جامعة البصرة – كلية التربية للبنات

محاضرة (١١)

جغرافية العراق – المرحلة الرابعة

مدرس المادة / د. مها شاكر

٣- التركيب الاقتصادي

تعد دراسة التركيب الاقتصادي من العناصر المهمة في دراسة تركيب السكان ، لكونها تسعى الى تحليل العناصر الهيكلية الرئيسة لقوة العمل ، التي تتضمن توزيعها حسب النشاط الاقتصادي والمهني والحالة العلمية .

وسنقتصر على النشاط الاقتصادي الذي يتحدد مفهومه بالمجال الذي يعمل فيه الفرد والنشاط الذي تمارسه المؤسسة ، والذي يبين توزيع مجالات العمل المتنوعة في المجتمع التي تشكل الاقتصاد الوطني .

لقد أخذ العرق في تعداداته السكانية التصنيف الدولي الموحد للنشاط الاقتصادي الصادر عن الدائرة الاحصائية في الامم المتحدة الذي يضم عشرة أصناف رئيسة ، وان توزيع السكان على هذه الاصناف وحسب نشاطهم الاقتصادي يبين عدد الافراد العاملين في مختلف القطاعات الانتاجية ، ومن ثم درجة استيعاب كل قطاع للقوى البشرية العاملة ، وامكانية الاستفادة من الموارد البشرية الفائضة في قطاع معين واعادة توزيعها على القطاعات التي تشكو من ندرة في العمالة .

أن حجم قوة العمل في العراق حسب تعداد ١٩٩٧ بلغ (٤،٨٦١،١٩٤) نسمة ، موزعاً على الذكور بواقع (٤،٣٥٦،٤٨٧) نسمة ، والاناث بواقع (٥٠٤،٧٠٧) نسمة .

ان قطاع الخدمات يحتل المرتبة الاولى في عدد العاملين فيه ، وبنسبة بلغت (٢٨،٢%) ، في حين يأتي قطاع الزراعة والصيد في المرتبة الثانية وبنسبة (١٩،٦%) من اجمالي العمالة في العراق ، ويحتل قطاع التجارة المرتبة الثالثة بنسبة (١٨،٦%) ، وأن رصيد الذكور في جميع الانشطة الاقتصادية هو السائد والمتفوق على رصيد الاناث الذي كان منخفضاً .

التوزيع الجغرافي للسكان

يهدف التوزيع الجغرافي للسكان تشخيص واقع الانتشار السكاني في المكان ومن ثم ابراز صورة التوزيع والانماط التي يتخذها والعوامل التي تتحكم في ذلك .

ويمكن من خلاله معرفة مناطق التركز والتخلخل السكاني لوضع المؤشرات الواقعية بين أيدي المخططين من أجل توفير الخدمات الاساسية للسكان كالمدارس ورياض الاطفال والمؤسسات الصحية ، وتأسيس المشاريع الانتاجية المختلفة التي تستلزم العنصر البشري بالدرجة الاولى.

يعد التوزيع النسبي للسكان أحد مقاييس التوزيع التي توضح نسبة ما يصيب الوحدة الادارية (المحافظة ، القضاء ، الناحية) أو اقليم من الاقاليم من مجموع سكان العراق .

وهناك تبايناً في التوزيع النسبي للسكان بين محافظات العراق ، حيث تتصدر محافظة بغداد جميع محافظات البلاد ، إذ استأثرت في عام ١٩٩٧ و ٢٠٠٧ بنسبة مقدارها (٢٤،٦% و٢٤،١%) من اجمالي سكان العراق على التوالي . ويعود ذلك إلى أهميتها بالأنشطة الاقتصادية وبخاصة الصناعية ، أذ يتركز فيها نحو (٥٤%) من عدد المنشآت الصناعية

المتوسطة و(٢٩%) من عدد المنشآت الصناعية الصغيرة في العراق لعام ١٩٩٦، فضلاً عن كونها العاصمة السياسية والادارية للعراق ، اذ تتركز فيها مؤسسات الدولة علاوة على المؤسسات الثقافية ، لذلك شكلت عامل جذب للمهاجرين .

تحتل محافظة نينوى المرتبة الثانية وتليها محافظة البصرة ويعود ذلك الى وجود الانشطة الاقتصادية فيهما المتمثلة بالصناعة والزراعة وحقول النفط ، تأتي بعدها محافظة السليمانية.

أما المحافظات التي تتراوح فيها النسبة بين (٣%- ٦%) ، هي محافظة صلاح الدين ، التأميم ، ديالى ، الأنبار ، بابل ، النجف ، القادسية ، ذي قار ، واسط ، أربيل ، وتنخفض نسبة السكان إلى أقل من (٣%) في بقية المحافظات التي تضم دهوك ، كربلاء ، المثنى ، ميسان ، ويرجع ذلك إلى قلة الإمكانات الاقتصادية فيها مما أدى إلى قلة عدد سكانها .

ولغرض توزيع سكان العراق توزيعاً مساحياً فقد اعتمدت الكثافة العامة أو الحسابية التي تلقي الضوء على العلاقة بين التوزيع العددي ومساحة المحافظة أو البلاد بغض النظر عن الامكانات الاقتصادية لتلك المساحة وقدرتها الإنتاجية ونمط الاستثمار الاقتصادي فيها ، كما أنها تظهر التباين المكاني لتوزيع السكان بين محافظات العراق .

أن الكثافة العامة للسكان بموجب تعداد ١٩٩٧ بلغت (٥،٨) نسمة / كم ، فيما بلغت (٦٨،٤) نسمة / كم في عام ٢٠٠٧، وتتباين تلك الكثافة من محافظة الى أخرى.

تنفرد محافظة بغداد بمعدل عال جدا، ويعود ذلك الى كونها من أكثر المحافظات سكاناً وأقلها مساحة ، أما الكثافة العالية فتضم محافظتي كربلاء وبابل ، وتضم الكثافة المتوسطة تسع محافظات وهي نينوى ، التأميم ، ديالى ، القادسية ، ذي قار ، البصرة ، دهوك ، أربيل ، السليمانية ، أما الكثافة المنخفضة فتضم محافظات صلاح الدين ، النجف الاشرف ، واسط ، ميسان ، وتضم الكثافة المنخفضة جداً محافظتي الانبار والمثنى ، لكون أغلب مساحتهما تقع ضمن الهضبة الغربية التي يقل فيها السكان.

على الرغم من أن خرائط توزيع الكثافة الحسابية واسعة الانتشار ، الا انها قليلة الفائدة وتعطي في كثير من الأحيان نتائج مظللة ، لكونها ترسم على أساس استخراج عدد السكان إلى المساحة الاجمالية بغض النظر عن كونها معمورة أوغير معمورة ، لذا يمكن توزيع العراق حسب مناطقه الجغرافية التي تتمثل بأقسام السطح الرئيسة ، اذ يتجمع أغلب سكان العراق في منطقة السهل الرسوبي الذي يضم أكثر المحافظات كثافة في المكان ، وأكثر المناطق الزراعية توطناً، بسبب انبساط سطحه وتربته الخصبة ووفرة الموارد المائية السطحية فيه ، وتضم منطقة السهل الرسوبي حوالي ثلثي سكان العراق ، ويبلغ متوسط الكثافة العامة لعموم المنطقة (٤٤) نسمة/ كم٢ ، وتصل في بعض أجزائها الى اكثر من٦٠٠ نسمة/كم٢.

وتحتل المنطقة شبه الجبلية والقسم الجنوبي من الجبلية المرتبة الثانية في عدد السكان ، أذ تضم حوالي ربع سكان العراق ويتركز أغلبهم في السهول .

أما منطقة الجبال العالية والهضبة الغربية فانهما تأتيان بالمرتبة الأخيرة ، اذ لا يزيد عدد السكان فيها عن عشر سكان العراق ، وذلك لوعورة المنطقة الجبلية وجفاف مناخ الهضبة الغربية وقلة المياه فيها ، حيث تخلو مساحات شاسعة منها من السكان باستثناء الواحات والاماكن التي تتوفر فيها المياه الجوفية مثل كبيسة والرحالية وعين تمر والنخيب والشبجة والسلمان والزبير وسفوان .

خريطة (١)
التوزيع الجغرافي للسكان في العراق

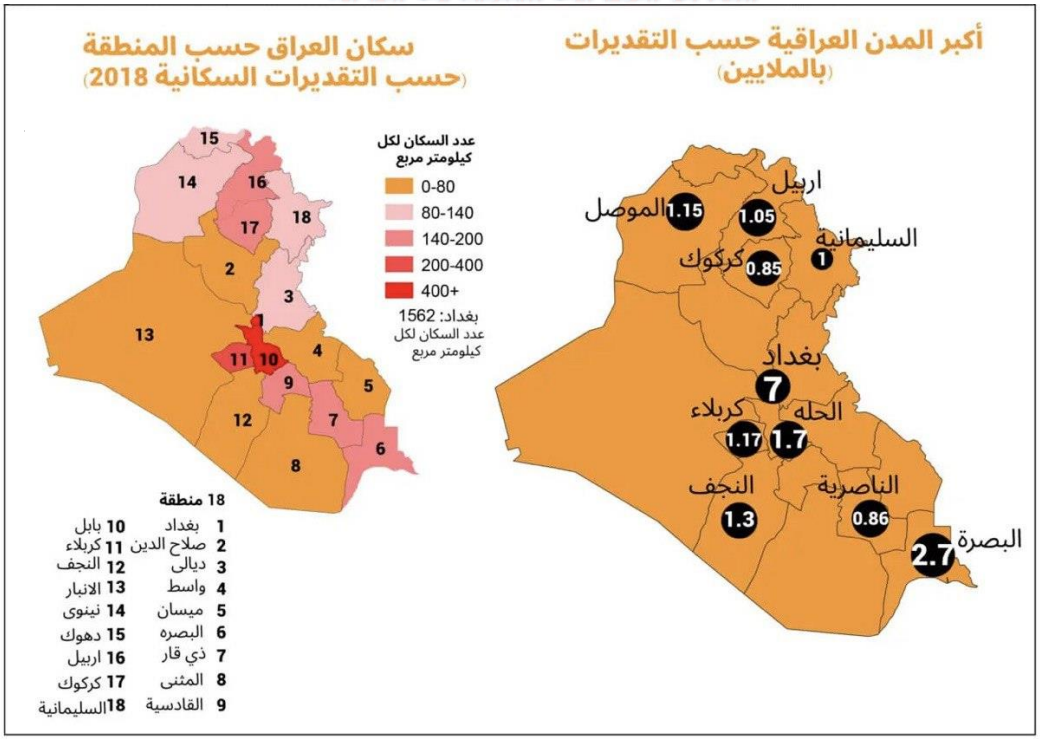

النمو الحضري

تعد ظاهرة النمو الحضري من أكثر الظواهر الجغرافية وضوحاً في العالم ويتبع النمو الاقتصادي في المراكز الحضرية ، الذي يؤدي الى تمتعها بقوة جذب ضخمة لسكان منطقة الظهير المباشر والبعيد ، نظراً لما توفره من فرص عمل لتشغيل الايدي العاملة في فعالياتها الانتاجية والخدمية بغض النظر عن درجة المهارة والكفاءة التي يتقدم بها طالب العمل .

لقد ظل النمو الحضري في العراق بطيئاً خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ولم تبدا حركة السكان إلى المراكز الحضرية الا بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، ثم تزايدت بعد الحرب العالمية الثانية بتأثير ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان ، فضلاً عن تأثير الهجرة من الريف إلى المدن ، التي ازدادت في الفقرة التي أعقبت فيضان عام ١٩٥٤ بسبب التأثيرات السلبية لذلك الفيضان على سكان الريف ، ووصلت ذروتها بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ التي حررت الفلاحين من سيطرة الاقطاع ، مما دفع بأعداد كبيرة من سكان الريف بالهجرة الى المدن الجاذبة للسكان.

ارتفع عدد سكان الحضر في العراق من حوالي (١،٥) مليون نسمة في عام ١٩٤٧ إلى حوالي(١٥) مليون نسمة في عام ١٩٩٧ ، وبلغت نسبة سكان الحضر في السنة الاولى (٣٠،٢%) ، فيما أصبحت في السنة الأخيرة (٦٨،٣%) ، مما يعني ان العراق شهد نمواً حضرياً سريعاً ، ويعد واحدة من دول العالم السريعة التحضر .

أما النمو الحضري على مستوى المحافظات فهو كما يأتي :

١- ان نسبة السكان الحضر في العراق بموجب تعداد ١٩٧٧بلغت (٦٣،٧%) ، وان معظم محافظات العراق بلغت فيها النسبة دون المعدل العام باستثناء محافظات التأميم ، بغداد ، النجف ، البصرة .

٢- تزايد عدد السكان الحضر في العراق خلال عشرين سنة الى الضعف تقريباً، وارتفعت نسبتهم الى (٦٨،٣%) بموجب تعداد ١٩٩٧ ، كما ارتفع عدد المحافظات التي تزداد فيها النسبة عن المعدل العام ، بحيث شملت سبع محافظات هي : كركوك ، بغداد ، النجف الاشرف البصرة ، دهوك ، اربيل ، السليمانية .

٣- شهدت بعض المحافظات قفزات كبيرة في نسبة السكان الحضر خلال المدة من ١٩٧٧-١٩٩٧ مثل محافظة نينوى ومحافظة القادسية وكل من محافظات ذي قار ، واسط ، ميسان ، فضلاً عن محافظات دهوك ، اربيل ، السليمانية ، أما بقية المحافظات فكانت فيها نسبة زيادة السكان الحضر محدوداً جداً.

٤- بلغ معدل النمو الحضري في العراق خلال عشرين سنة (٣،٤%) ، وان معدل نمو سكان الحضر في محافظتي ديالى وبابل يتعادل مع معدل العراق ، في حين يكون أدنى منه في محافظات كركوك وبغداد والبصرة، أمابقية المحافظات فأن معدل النمو الحضري يفوق المعدل العام للعراق ، وان الزيادة الكبيرة في نسبة السكان الحضر ومعدل النمو الحضري ترجع إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، والزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق الحاصل بين الولادات والوفيات ، إلا أن الزيادة الطبيعية لا تحدث هذه القفزة الحادة في أعداد السكان الحضر بل لابد أن تكون الهجرة هي العامل الرئيس الذي أدى إلى التغير في أحجام ومساحات المراكز الحضرية العراقية .

وترك النمو الحضري المتسارع في العراق تأثيرات سلبية عدة ، لعل أبرزها احداث ضغط عال على المؤسسات الوظيفية في المدينة كالمؤسسات الصحية والتعليمية والخدمية والنقل بشكل لا يتناسب وقدراتها المخطط لها . كما أن زيادة مساحات المدن على حساب الاراضي الزراعية التي تقع حولها ، أو على حساب المساحات الخضراء فيها ، مما يؤدي الى تقلصها فضلاً عما يسببه هذا التوسع من ارتفاع أثمان الأراضي.